الأنباء
الاحد 4 ديسمبر 2016

أنباء سورية

ديمستورا يحذر من "معركة رهيبة" في حلب وموغيريني لا تتوقع انتهاء الحرب بسقوطها

شروط روسية جديدة تهدد بفشل المفاوضات مع المعارضة السورية اليوم

عواصم ـ وكالات: شهدت الجهود الديبلوماسية الرامية الى البحث عن وقف لإطلاق النار يوقف التدهور في حلب خصوصا، نشاطا مكثفا في الأيام الماضية، وسط تحذيرات أممية من «معركة رهيبة» لن تستطيع إنهاء الحرب في سورية ايا كان المنتصر.

فقد حذر مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية ستافان ديمستورا، من «معركة رهيبة» ستقع في حلب اذا لم يتم التوصل إلى «صيغة ما» لتجنبها بعد تقدم قوات النظام المدعومة من روسيا وايران.

وقال ديمستورا ـ متحدثا في مؤتمر في روما ـ إن المعركة للسيطرة على حلب لن تستمر لمدة أطول من ذلك. وتوقع «الحقيقة هي أن حلب لن تصمد طويلا».

وأضاف «كنت أشعر بأنها ستكون معركة رهيبة ستنتهي بحلول احتفالات عيد الميلاد ورأس السنة. أتمنى ألا تقع المعركة وأن تكون هناك صيغة ما».

من جانبها، أكدت فيدريكا موغيريني مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي أمس، أنها مقتنعة بأن سقوط المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة من حلب في يد الحكومة لن ينهي الحرب في سورية. وأضافت خلال نقاش في مؤتمر في روما عن الحرب شارك فيه ديمستورا «أنا مقتنعة أن سقوط حلب لن ينهي الحرب».

بدوره، دعا وزير الخارجية الأميركي جون كيري خلال اجتماع مع نظيره الروسي سيرغي لافروف، لمواصلة الجهود للتوصل إلى سلام في سورية، في حين تستأنف اليوم مباحثات تجمع منذ نحو أسبوعين بين روسيا وأطراف من المعارضة السورية المسلحة في العاصمة التركية أنقرة.

وفي المقابل، أعرب وزير الخارجية الروسي عن استعداد بلاده لإرسال خبراء وديبلوماسيين روس الى جنيف «فورا» للتباحث مع الولايات المتحدة بشأن تطبيع الوضع في حلب.

وقال لافروف في مؤتمر صحافي عقده مع نظيره الياباني فوميو كيسيدا بموسكو ان نظيره الأميركي جون كيري سلمه مقترحات تخص الوضع في حلب «ترتسم في أطار النظرة الروسية لمعالجة هذه المشكلة».

وشدد على استعداد الجانب الروسي لمناقشة هذه المقترحات مع الجانب الأميركي لبلورة اجراءات عملية تضمن خروج جميع المسلحين بدون استثناء من شرق حلب ووصول المساعدات الانسانية لسكان المدينة بدون عائق وإعادة الحياة الى مجراها الطبيعي هناك.

ومن شأن هذا الشرط الروسي الجديد الذي تحدث عنه لافروف وشروط أخرى جديدة، أن يعقد المحادثات التي تجريها موسكو مع ممثلي المعارضة المسلحة في تركيا، والتي قالت مصادر في المعارضة السورية انها أرجئت إلى اليوم، بحسب «الجزيرة».

وأكدت هذه المصادر أن الوفد الروسي قدم عرضا يتضمن وقفا لإطلاق النار، والسماح بدخول المساعدات إلى شرق حلب، وخروج مائتي مقاتل من جبهة فتح الشام من المدينة.

وقالت المصادر إن المعارضة وافقت على العرض الروسي، لكن الروس عادوا وأضافوا شرطا بوقف القتال في ريف حلب ومناطق أخرى، الأمر الذي رفضته المعارضة.

وتشارك في المفاوضات التي ترعاها تركيا في أنقرة كل من الجبهة الشامية، وفيلق الشام، وجيش المجاهدين، وأحرار الشام، وهي تمثل أهم فصائل المعارضة المسلحة المقاتلة في مدينة حلب.

وفي سياق متصل بالحراك الديبلوماسي، من المنتظر أن يصوت مجلس الأمن غدا الاثنين على مشروع قرار مصري ـ نيوزيلندي ـ إسباني مشترك لوقف إطلاق النار في حلب مدة أسبوع قابلة للتمديد، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية العاجلة.

الدمار الذي لحق بحي بستان الباشا في حلب (أ.ف.ب)

تركيا تغلق مكتب "تيار الغد" برئاسة الجربا

عواصم ـ وكالات: داهمت قوات الأمن التركية مساء الخميس الماضي مكتبا تابعا لتيار «الغد السوري»، الذي يرأسه أحمد الجربا، الرئيس السابق لـ«الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية».

وقامت قوى الأمن باعتقال كل العاملين في المكتب بتهمة تعاملهم مع حزب «الاتحاد الديموقراطي الكردي» في سورية، الذي تصنفه الحكومة التركية على أنه منظمة إرهابية وتعتبره الواجهة السورية لحزب العمال الكردستاني، في حين قالت بعض المصادر ان الإغلاق جاء بسبب عدم ترخيصه بشكل قانوني، بحسب شبكة «شام».

وقال موقع ترك برس إن قوات الأمن التركي كانت قد اعتقلت ممثل رئيس تيار «الغد السوري» المحامي درغام هنيدي من منزله في مدينة أورفا التركية يوم السبت قبل الماضي.

وكان تيار الغد السوري قد أعلن عن اتفاقه مع ما يسمى سلطات الإدارة الذاتية الكردية قبل نحو ثلاثة شهور، على سبعة بنود بهدف ترسيم الاستراتيجيات السياسية والعسكرية للمرحلة المقبلة، وبغية الوصول بسورية إلى حل سياسي، يفضي إلى دولة ديموقراطية مدنية تعددية لا مركزية، على حد قول نص الاتفاق. وخلافا لموقف التيار تعتبر المعارضة السورية حزب الاتحاد وجناحه العسكري المسمى وحدات حماية الشعب الكردي امتدادا لحزب العمال وتتهمها بالتعاون مع النظام السوري والسعي إلى الانفصال بشمال سورية.

وكان الجربا قد أعلن يوم الجمعة 11 مارس 2016 عن تأسيس تيار «الغد السوري» المعارض للنظام السوري في العاصمة المصرية القاهرة.

معارك كرّ وفرّ بين النظام والمعارضة في حلب والغارات الجوية تعود بكثافة

عواصم ـ وكالات: استأنف الطيران الروسي وطيران النظام قصفه المكثف على مناطق سيطرة المعارضة، بعد ان انكفأ المنخفض الجوي الذي تسبب في وقف الغارات. بينما تحولت المعارك في حلب الى كر وفر.. يتقدم النظام هنا وتستعيد المعارضة مواقع هناك، مع غلبة واضحة لقوات النظام والميليشيات الرديفة التي باتت تسيطر على حوالي 60٪ من الأحياء الشرقية.

فقد سيطرت قوات النظام السوري مدعومة بميليشيات لبنانية وفلسطينية وباكستانية وافغانية وعراقية، على أجزاء من حي الجزماتي وحي السكن الشبابي بكامله، ومنطقة البحوث العلمية شرقي حلب. بينما تصدت المعارضة لقوات النظام في مناطق أخرى، وأعادت السيطرة على مناطق في جنوب المدينة بحسب ما اوردت قناة الجزيرة. وبالتالي فإن النظام انتقل إلى عمق المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في جنوب شرق حلب، وهو ما يهدد أماكن سيطرتها.

في غضون ذلك، سيطرت قوات النظام صباح أمس على حي طريق الباب شرق حلب بحيث بات تسيطر على نحو 60٪ من الاحياء الشرقية التي كانت في ايدي الفصائل المعارضة قبل بدء الهجوم الواسع على هذه الاحياء منتصف نوفمبر.

وقال المرصد السوري لحقوق الانسان في بيان أمس «بالسيطرة على حي طريق الباب، فان النظام سيطر على نحو 60٪ من شرق المدينة. وبهذه السيطرة تكون قوات النظام قد تمكنت من تأمين طريق مطار حلب الدولي». المتوقف عن العمل منذ نحو اربعة اعوام.

وجاءت السيطرة على حي طريق الباب بعد اشتباكات عنيفة ادت الى فرار المدنيين الى حي الشعار القريب.

ونقلت «رويترز» عن مسؤول يقيم من المعارضة المسلحة في تركيا تأكيده أن القوات الحكومية تقدمت في المنطقة لكن المعارضة تردهم. ورصد تقرير لوكالة فرانس برس عددا قليلا من مسلحي المعارضة في منطقة الشعار أمس الأول مع تقدم القوات الحكومية، بينما اغلقت المحلات التجارية والمخابز بسبب القصف العنيف.

في المقابل، خاضت فصائل المعارضة معارك ضارية ضد قوات النظام. وقال ناشطون إنها تصدت لمحاولة هذه القوات والميليشيات المساندة لها واقتحام أحياء بستان القصر وكرم الطراب والشيخ سعيد وصلاح الدين شرقي حلب، وقتلت نحو 22 من أفرادها.

وقال المرصد ان اشتباكات عنيفة وقعت في حي الجزماتي بالقسم الأوسط من أحياء حلب الشرقية، وسط قصف متبادل بين الطرفين، بالتزامن مع اشتباكات بينهما في منطقة كرم الطراب.

وقالت وكالة مسار إن المعارضة تقدمت بحي الشيخ سعيد الذي كانت فقدت السيطرة عليه قبل أيام، ودمرت دبابة للنظام فيه واستحوذت على أخرى.

وقد اكد المرصد ان مسلحي المعارضة تمكنوا، بدعم من تنظيم «فتح الشام»، من قلب الوضع في حي الشيخ سعيد، وتمكنوا من استعادة الـ70٪ من الحي التي سيطرت عليها قوات النظام.

وعادت الضربات الجوية والغارات المكثفة الى سماء حلب أمس، بعد ان تراجعت بسبب الأحوال الجوية. وقال شاهد لـ«رويترز» في غرب حلب الخاضع للحكومة إنه شاهد سبع أعمدة من الدخان على الأقل تتصاعد من المناطق الخاضعة للمعارضة فضلا عن تحليق طائرات بالمنطقة.

واستهدفت الطائرات الحربية أماكن في أحياء كرم الطراب والفردوس والمغاير والسكري وبستان القصر في القسم الشرقي من مدينة حلب.

كما شهدت الأطراف الغربية التي يسيطر عليها النظام عند أطراف حي جمعية الزهراء والمنطقة الممتدة إلى ضهرة عبد ربه في شمال غرب مدينة حلب، اشتباكات عنيفة بين قوات النظام والمسلحين الموالين لها من طرف، والفصائل المعارضة من طرف آخر.

أنباء لبنانية

فرنجية يشترط دعوة شخصية للقاء عون ومعلومات: البديل لقاء كتلتي "التغيير" و"المردة"

بري عن تشكيل الحكومة: «بعدنا ضمن العدة»

بيروت ـ عمر حبنجر

دورة جديدة من الاتصالات واللقاءات هذا الاسبوع لمعالجة التعقيدات التي مازالت تعترض ولادة الحكومة، استنادا الى «الدعوة الأبوية» التي وجهتها رئاسة الجمهورية الى «اي مسؤول او سياسي لديه هواجس معينة، للاجتماع برئيس الجمهورية، كي يودع هواجسه لدى فخامته وهو المؤتمن على الدستور، وعلى تحقيق عدالة التمثيل في السلطات الدستورية، كما على حسن عملها، وفقا لأحكام جوهر الدستور ونصه.

ولاحظت مصادر متابعة لـ «الأنباء»، ان الدعوة الرئاسية، أتت بعد لقاء جمع الوزير جبران باسيل بمسؤول الارتباط في حزب الله الحاج وفيق صفا، ما يؤكد دخول حزب الله على خط تشكيل الحكومة، مكملا للدور ـ التفويض المعطى من الحزب للرئيس نبيه بري وليس متجاوزا له ـ بحسب المصادر، التي أشارت الى ان الرئيس المكلف سعد الحريري كان في جو هذه الخطوة، التي غايتها إيجاد مخرج لرئيس المردة سليمان فرنجية تحديدا من اجواء الانتخابات الرئاسية التي باعدت بينه وبين الرئيس ميشال عون، وعلى أمل ان يلتقي الرجلان في مقر الرئاسة في بعبدا ويعرض فرنجية هواجسه لحليفه السابق، بعدها تكون له الحقيبة الوزارية التي يريد.

وحسب مصادر المعلومات فإن هذا «المخرج» أقفل او كاد، بطروحات شكلية تتعلق بطريقة توجيه الدعوة فرئاسة الجمهورية رأت حصر الدعوة بمن لديهم هواجس معينة، بينما يرى فرنجية انه لم يتلق الدعوة لزيارة بعبدا بشخصه، وبالتالي فإنه لا يلبي الدعوات العامة.

ونقل عن فرنجية انه لم يتلق اي مسعى او دعوة او عرض وزاري جديد، وتقول مصادره ان ما صدر عن رئاسة الجمهورية هو كلام عام موجه الى كل اللبنانيين، كما الى كل من لديه هواجس، في حين ليس لدى تيار المردة اي هواجس.

وأضافت المصادر: اذا وجه الرئيس عون دعوة مباشرة الى فرنجية للقائه في القصر الجمهوري، لمناقشة كل الامور فسيلبي الدعوة احتراما منه لموقع الرئاسة.

وعلى هذا فإن الوساطات ستنشط على صعيد بلورة الدعوة الى بعبدا بصيغة جديدة ترضي مختلف الاطراف، اذا كان في النية الخروج من هذه الدوامة.

وفي معلومات لـ «الأنباء» ان الصيغة الجديدة ستكون على شكل دعوة توجهها كتلة التغيير والاصلاح، لكتلة المردة التي هي جزء منها، الى اجتماع لمعالجة الوضع، على اعتبار انه من غير المعتاد ان يدعو رئيس الجمهورية رئيس كتلة لتسوية من حيث المبدأ، الى جانب كون الموضوع الوزاري هو شأن الرئيس المكلف. وتحدثت المصادر عن «تدوير التنازلات» المتبادلة، التي تعني تدوير بعض الحقائب الوزارية، وقد أبدت «القوات اللبنانية» استعدادها للمشاركة في هذا الطرح عبر سحب تمسكها بحقيبة وزارية بعينها، كما سبق ان سحبت تمسكها بالحقيبة السيادية، وعلى أمل ان تقابلها الاطراف الاخرى، بعد وصول الجميع الى الطريق المسدود، وارتفاع منسوب المخاوف على انطلاقة العهد، وعلى مهمة الرئيس المكلف، وسط تهافت المسؤولين الدوليين على لبنان للتهنئة والتشجيع، ما شكل إحراجا للجميع.

من جهته، الرئيس نبيه بري، لا يرى المسألة الحكومية معقدة إلى هذا الحد، وقال لصحيفة المستقبل ان هناك اتصالات واجتماعات مكثفة، «وإن شاء الله سنصل إلى نتيجة» وردا على سؤال حول موقف سليمان فرنجية قال: عندما يؤكد لي الشيخ سعد ان وزارة التربية من حصة فرنجية، انا حاضر وبالتصرف.

بري طمأن القلقين على الوضع الحكومي بقوله: «بعدنا ضمن العدة» في إشارة عدة الأرملة وهي فترة أربعة أشهر وعشرة أيام.

مصدر نيابي من فريق 8 آذار قال لـ «الأنباء» ان أمام الحكومة يومين أو اسبوعين أو شهرين، فإذا انقضت هذه الفترات ولم تتشكل الحكومة فسنكون امام مشكلة كبرى، حيث لا قانون انتخابات ولا انتخابات.

وتبدأ مهلة اليومين من اليوم الأحد، والقصد من الأسبوعين ان تصدر التشكيلة الحكومية قبل عيدي الميلاد ورأس السنة عند الطوائف المسيحية، لتكون بمثابة عيدية، كما تتوقع اوساط نيابية قريبة من الرئيس سعد الحريري. اما إذا لم تتشكل بعد مرور الشهرين المقبلين، فذلك يعني انه لا انتخابات نيابية تجرى في «مايو» ولا مجال للمزيد من التوقعات.

اعتصام لهيئة المجتمع المدني القانوني امام تمثال الشهداء في وسط بيروت دعما لحلب بحضور مجموعة من النازحين (محمود الطويل)

مصدر نيابي: الحكومة بين يومين وأسبوعين وشهرين

مصادر لـ "الأنباء": الحل بـ "تدوير التنازلات" بالحقائب الوزارية

تحليل إخباري

الحكومة اللبنانية بين التكليف والتأليف والميثاقية

بيروت ـ د.ناصر زيدان

منذ ما يقارب الشهر، تم تكليف الرئيس سعد الحريري بتأليف حكومة العهد الاولى من قبل رئيس الجمهورية ميشال عون، بعد استشارات نيابية ملزمة نال فيها الحريري ثقة وازنة، شملت معظم الكتل النيابية بما فيها كتلة الرئيس نبيه بري، وامتنعت عن تسميته ـ من دون الاعتراض على تكليفه ـ كتلة الوفاء للمقاومة.

واجهت حركة الحريري في عملية التأليف بعض الاعتراضات غير المتوقعة، ،لاسيما منها ما يتعلق بـ«فزاعة» الميثاقية التي ينص عليها الدستور، او بتداعيات المسار السياسي الذي سبق انتخاب العماد عون رئيسا للجمهورية، حيث برزت نتائج الاتفاق بين اكبر قوتين مسيحيتين الى العلن (اقصد اتفاق التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية)، ودغدغ اتفاق الرئيس سعد الحريري (لما يمثله من ثقل سني) معهما، مشاعر الاطراف الأخرى، ولاسيما مشاعر (الثنائي الشيعي، اي امل وحزب الله) وهما في اوج نفوذهما، مستذكرين اتفاق العام 1943 بين الرئيس بشارة الخوري والرئيس رياض الصلح، الذي انبثق عنه ما يطلق عليه: ميثاق 43، الذي حمله البعض مسؤولية انتاج طبقة «المحرومين» والمهمشين سياسيا، رغم ان ظروف اليوم تختلف عن ظروف العام 1943، كما ان دستور اليوم يختلف عن دستور الامس.

اما المواضيع الميثاقية التي برزت بمواجهة تشكيل حكومة الرئيس الحريري، فكان اهمها التهديد بالمقاطعة الشيعية، التي تشبه التهديد الذي واجه تشكيل حكومة الرئيس تمام سلام في العام 2014، حيث اشترط ثنائي امل وحزب الله عدم توزير اي شيعي، الا بموافقتهما. ونقاط القوة عند هذا الثنائي النافذ، مازالت مؤثرة للغاية، بل انها ازدادت توسعا مع تطورات الاحداث الأخيرة في حلب، والتوزير المذهبي ـ السياسي الصافي، يعتبر بمنزلة الثلث المعطل الذي يهدد انفراط الحكومة في اي لحظة، نظرا لهشاشة التوليفة الديموقراطية اللبنانية التي تشترط تمثيل كل مكونات الأمة في مجلس الوزراء. وما حصل مع حكومة الرئيس فؤاد السنيورة عام 2007 عندما استقال الوزراء الشيعة، مازال ماثلا للعيان، فكاد الامر يحدث حربا اهلية حينها، وامتنع رئيس المجلس النيابي بعد استقالتهم عن عرض اي من مشاريع القوانين التي اقترحتها تلك الحكومة على الجلسات العامة للمجلس، لأنه كان يعتبرها بتراء وغير ميثاقية، رغم ان نصابها الدستوري كان قائما بوجود رئيسها وثلثي وزرائها.

منذ اللحظات الاولى بعد تكليف الرئيس سعد الحريري في 2016/11/3، اعلن حزب الله عن تفويض الرئيس نبيه بري في التباحث مع الرئيس المكلف بموضوع تشكيل الحكومة، وهذا يعني بطبيعة الحال التسكير على اي منفذ يمكن ان يستخدمه الحريري لتجاوز (الفيتو الشيعي)، ومهارة الرئيس بري التفاوضية، وسعت من مروحة المطالب وتغليفها بغطاء وطني، حيث قال: انه لا يدخل الحكومة من دون رئيس اللقاء الديموقراطي وليد جنبلاط ورئيس تيار المردة سليمان فرنجية. جنبلاط خرج فورا من مربع الاشتراطات، لأن همه ان تتألف الحكومة بأي ثمن، لأن عمرها قصير اولا، ولأن ملامح التعطيل الاقليمي بدت واضحة في وجهها. رغم امتعاضه من اسلوب التهميش الذي يمارس بحق الطوائف الاقل عددا، ويشاطره في ذلك الامتعاض ممثلو الروم الارتوذوكس والروم الكاثوليك والارمن. الاريحية التي يتعاطى بها الرئيس الحريري لمواجهة عقبات التشكيل مبنية على واقعية سياسية تفرض الابقاء على علاقة جيدة مع الرئيس بري وتبادل المجاملات الكلامية معه، وكذلك استمرار الحوار مع حزب الله، حيث عقدت مساء الثلاثاء جلسة في عين التينة بين ممثلين عن تيار المستقبل وممثلين عن حزب الله بضيافة الرئيس بري.

القوى السنية الفاعلة سبق ان استخدمت الورقة الميثاقية واسقطت حكومة الرئيس امين الحافظ في العام 1973 لعدم رضى هؤلاء عن تشكيلها، ولكن عن طريق عدم منحها الثقة. وحاول التيار الوطني الحر ان يلعب هذه الورقة في حكومة الرئيس تمام سلام، لكنه عطل عملها ولم يتمكن من سحب ميثاقيتها لوجود وزراء مسيحيين من غير المحسوبين على التيار. تكليف الرئيس الحريري تشكيل الحكومة كان بتفاهمات سياسية جرت قبل انتخاب الرئيس عون، والعقبات التي برزت أمام التأليف كانت سياسية بامتياز، ولا يبدو انها تتعلق بتوزيع الحقائب فقط. فتشدد الرئيس بري وفريقه له خلفياته الواضحة، كما ان تسهيلات النائب جنبلاط على حساب حصته، وتخلي القوات عن الحقيبة السيادية، لهما حسابات سياسية ايضا، على اساس ان استقرار الدولة وانتظامها لهما الاولوية في الوقت الحاضر.